إسرائيل والاتحاد الأوربي: نمو اقتصادي رغم التوترات

بواسطة إليسا توتلمان (/ar/experts/alysa-twtlman)

فبراير
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/israel-and-eu-economic-growth-despite-political-tensions)

عن المؤلفين

إليسا توتلمان (/ar/experts/alysa-twtlman)

إليسا توتلمان تعمل علي الحصول لدرجة الماجستير في الشؤون الدولية مع التركيز على السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن وهي متدربة باحثية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

تحليل موجز

09 فبراير /شباط 2018

خلفية حول اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

ترمي اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الموقعة عام 2010 إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين وقد أثنى رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه باروسو على الفكرة في حزيران/يونيو 2014 قائلاً إن "إسرائيل طرف فاعل قوي في مجال الأبحاث والابتكار وتشكل لهذا السبب شريكًا مهمًا للاتحاد الأوروبي في معالجة التحديات المجتمعية المشتركة على غرار الشيخوخة والأمن الغذائي وحماية البيئة أو الطاقة النظيفة كما وفي تعزيز تنافسية صناعاتنا". (http://europa.eu/rapid/press-release_IP-14-633_en.htm)

وشهدت الفترة ما بين العامين 2010 و2011 ارتفاعًا في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل نتيجة اتفاقية الشراكة هذه واستمر حجم الصادرات على هذا المستوى المرتفع إلى حين حصول ازدياد حاد بين عامَي 2014 و2015 ومجددًا بين عامَي 2015. وفي عام 2010 وهو أخر عام كامل تتوافر بشأنه إحصاءات كان الاتحاد الأوروبي يصدر نحو 19 مليار دولار من السلع والخدمات إلى إسرائيل وبحلول عام 2016 ارتفعت قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل إلى أكثر من 28 مليار دولار في حين بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي 18 مليار دولار وهكذا يبقى الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل حتى مع اقتراب آسيا والولايات المتحدة الآن وفي اجتماع خاص عقده هذا الشهر مع دبلوماسيين أوروبيين متورطين في قضايا الشرق الأوسط كان الإجماع على أن علاقاتهم الاقتصادية النابضة بالحياة مع إسرائيل سوف تستمر تقريبا في النمو (http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113402.pdf)

نزاع حول وضع علامات التصنيف التجاري لمنتجات المستوطنات و"ليس مقاطعة"

ثمة رابط عكسي واضح بين العلاقات الاقتصادية المتنامية والمواقف الأوروبية السياسية المتردية تجاه بعض السياسات الإسرائيلية فقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 اقتراح المفوضية الأوروبية القاضي بفرض علامات تصنيف مخصصة للمنتجات الآتية من الضفة الغربية والجولان والقدس الشرقية فيما فرضت على المنتجات الآتية من الأراضي الفلسطينية غير المحتلة من إسرائيل علامات تصنيف كُتب عليها "منتج في فلسطين" وهذه خطوة رحّبت بها "السلطة الفلسطينية" ووصفتها بخطوة نحو المقاطعة الكاملة للمستوطنات الإسرائيلية (http://eeas.europa.eu/archives/delegations/israel/documents/news/20151111_indication_of_origin_fact_sheet_final_en.pdf) (https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-to-eu-shame-on-you-over-settlement-labels-1.5420533)

وكما هو الحال في كثير من الأحيان أظهرت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها 28 دولة وبعض المسئولين حماسا أكثر من غيرهم حول هذا النوع من التحرك وفي هذا السياق يشار إلى أن الممثلة العليا لسياسة الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فريديريكا موغيريني تلقت في نيسان/أبريل 2015 أي قبل فرض الشرط المذكور رسالةً من 16 دولة من الاتحاد الأوروبي تحثّها فيها على تسريع إصدار القرار بشأن اقتراح التصنيف وفي عام 2016 دعا (https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-eu/eu-nears-decision-on-labeling-products-from-israeli-settlements-idUSKCN0R50JM20150905)

رئيس الوزراء (https://www.timesofisrael.com/dutch-pm-calls-for-end-to-settlements-says-bds-protected-not-backed/) الهولندي مارك روتي إلى التوصل إلى حل الدولتين وإنهاء الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية و- الأهم من ذلك كله - إلى وضع علامات التصنيف على منتجات الضفة الغربية. وبحكم مركز موغيريني وتزايد الضغط من الدول الأعضاء واحتكاكها المباشر مع الصراع بما أن إسرائيل كانت محط زيارتها (http://www.cer.eu/insights/eu-israel-relations-confrontation-or-co-operation) الخارجية الأولى بعد استلام منصبها أدّت موغيريني دورًا ناشطًا وكبيرًا في المصادقة على القرار.

وعندما اقترح اشتراط وضع العلامات على منتجات المستوطنات شعر العديد من الإسرائيليين بالضيق إزاء هذا الأمر ورأوا أنه يدعم ذلك "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" ضد إسرائيل. وفي أيلول/سبتمبر 2015 التقى رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ليشرح له الفكرة فكشف له نتنياهو عن إحساسه بأنه لدى بعض الأوروبيين هوسٌ بمعاداة إسرائيل ويريدون مقاطعتها ليرّد عليه تاسك بالقول إن علامة التصنيف ليست شكلاً من أشكال المقاطعة ثم طمأنه (http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Netanyahu-to-EU-stop-pressuring-us-into-agreements-that-endanger-our-existence-415640) إلى أنه "قطعًا ما من دولة في أوروبا تريد مقاطعة إسرائيل... ولا يرى الاتحاد الأوروبي بديلاً عن حل الدولتين بالتفاوض".

غياب التداعيات على الأرض في ما يخص إعلان ترامب عن القدس

في كانون الأول/ديسمبر 2017 عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمةً لإسرائيل بدَر عن دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته تباعدٌ أكبر في الردود تجاه إسرائيل والصراع مع الفلسطينيين. فقد غرّد (https://www.middleeastmonitor.com/20171215-eu-position-on-jerusalem-remains-unchanged/) رئيس المجلس تاسك عبر تويتر باسم المجلس الأوروبي في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 قائلاً: "يشدد القادة في الاتحاد الأوروبي على التزامهم الصارم بحل الدولتين. وفي هذا السياق يبقى موقف الاتحاد الأوروبي من مسألة القدس على حاله." أما موغيريني فصرّحت خلال مؤتمر صحفي في 7 كانون الأول/ديسمبر 2017 أن (https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-israel-eu/eu-vows-push-to-make-jerusalem-capital-for-palestinians-too-idUSKBN1E11GY): "للاتحاد الأوروبي موقف واضح وموحّد ونحن نعتقد أن الحل الواقعي الوحيد للصراع بين إسرائيل وفلسطين يقوم على دولتين تكون القدس عاصمة كلتيهما."

ومع ذلك ظهرت بعض الانقسامات بين بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي حيث اتخذت الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا اتجاه عام أكثر صرامة مقارنة بالدول الصغيرة تجاه مبادرة ترامب. ففي 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 صرّح الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون عن القدس قائلاً إن "فرنسا لا توافق على القرار الأمريكي وفرنسا تؤيد الحل المتمثل بإقامة دولتين هما إسرائيل وفلسطين والعيش في سلام وأمان بحيث تكون القدس عاصمةً لكلتا الدولتين" مضيفًا أنه "علينا تفضيل التهدئة والحوار". وكذلك الأمر أدانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل معربةً عن اعتقادها بأن حل الدولتين هو الطريقة الوحيدة للتفاوض على وضع المدينة في حين قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية ستيفن سايبرت إن الحكومة الألمانية "لا تؤيد هذا الموقف لأنه لا يمكن التفاوض على وضع القدس إلا في إطار حل الدولتين." ومع ذلك لم تندد جميع دول الاتحاد الأوروبي بالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمةً لإسرائيل حيث أعرب رئيس جمهورية التشيك ميلوس زيمان عن رأي مماثل حين صرّح (http://www.straitstimes.com/world/europe/czech-president-milos-zeman-slams-eu-cowards-on-jerusalem-stance) أن "الجبناء في الاتحاد الأوروبي يبذلون كل ما في وسعهم لتهيمن حركة إرهابية موالية لفلسطين على حركة موالية لإسرائيل."

لم تسفر أي من هذه الردود الدبلوماسية على أية حال عن أية تدابير اقتصادية مقابلة حيث ارتفعت الواردات الإسرائيلية من السلع من دول الاتحاد الأوروبي سنويا من 2.2 مليار دولار في ديسمبر 2016 إلى 2.4 مليار دولار في ديسمبر 2017. وتلك الزيادة التي حدثت في عام 2017 جاءت قبل شهر من قرار القدس. وعلاوة على ذلك شهد الشهر الذي تلي قرار ترامب زيادة سنوية في الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي من 1.31 مليار دولار في ديسمبر 2016 إلى 1.34 مليار دولار في ديسمبر 2017. وفي الاجتماع الخاص في فبراير 2018 أكد الأوروبي على استمرار قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بغض النظر عن الجدل الأخير في القدس. وأوضحوا أن هذا الواقع يدل على أن زخم حركة المقاطعة يبدو أكبر في وسائل الإعلام الإسرائيلية أو في حرم الجامعات الأمريكية من تأثيره المحدود جدا في أوروبا. ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)